

إن استيراد الغاز الطبيعي عبر الأنابيب ومن أي مصدر لا يعني إطلاقاً التخلي عن الغاز الطبيعي المسال أو أي من مصادر الوقود البديلة المنافسة، حيث ان الكمية التي تم التعاقد عليها لا تغطي أكثر من 40% من حاجة السوق الأردني لقطاعي الكهرباء والصناعة مما يعني بان هناك حاجة لتأمين الـ 60% المتبقية من حاجة السوق، كما ان استراتيجية الحكومة في هذا المجال تهدف الى تنويع مصادر التزود بالطاقة الأولية وخاصة الغاز الطبيعي الذي يعتبر العصب الرئيسي لتشغيل النظام الكهربائي، ولتحقيق هذا الهدف تم القيام خلال الفترة الماضية وبالتزامن مع المفاوضات التي تمت مع شركة نوبل ما يلي:

- التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية ووزارة النفط في جمهورية العراق بتاريخ 2014/3/6 ضمن مشروع مد خط أنابيب لتصدير النفط العراقي عبر أراضي المملكة الأردنية الهاشمية من ميناء العقبة بهدف استيراد (100) مليون قدم مكعب باليوم من الغاز الطبيعي العراقي.
- اجراء مباحثات مع الجانب القطري والجزائري لاستيراد الغاز الطبيعي المسال ، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم في شهر أيار 2016 مع الجانب الجزائري بهذا الخصوص.
- التوقيع على أكثر من عشرين اتفاقية شراء غاز رئيسية ( Master Gas Sales & Purchase Agreement ) مع الشركات الكبرى المزودة للغاز الطبيعي المسال، بهدف تنويع مصادر التزود والحصول على أفضل الأسعار.

استمرار التفاوض مع الجانب المصري للترتيب لإعادة ضخ الغاز المصري للمملكة حين يصبح ذلك متاحاً.